الفرع الثاني

مراحل تطور القانون الطبيعي

على الرغم من اتفاق الفلاسفة منذ أقدم العصور على وجود مثل هذا القانون، الا أنهم اختلفوا في طبيعته وتفاصيله ومصدره، وشهدت فكرة القانون الطبيعي تطوراً مستمراً مع مرور الوقت، ولذا يمكن تقسيم مراحل تطور القانون الطبيعي، وفقاً لآراء الفلاسفة والمفكرين، على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الفلسفة:

نشأت فلسفة القانون الطبيعي ورُسمت أول علاماته على يد الفلاسفة اليونان، الذين كانت فكرة القانون الطبيعي لديهم فكرة فلسفية تقوم على التأمل في مظاهر الحياة الاجتماعية ومحاولة الكشف عن طبيعتها، فلاحظ فلاسفة اليونان النظام الثابت الذي يسير عليه الكون ويخضع له كل ما يوجد في هذا الكون من ظواهر طبيعية.

ترجع نشأة القانون الطبيعي إلى السفسطائيين في **القرن الخامس قبل الميلاد**، وهم مجموعة من المفكرين اليونانيين قبل سقراط، وكانوا يعلمون الخطابة وفنون الجدل للشبان الطموحين، ولديهم نزعة انسانية وعالمية واضحة. ويرى هؤلاء أن القوانين الوضعية تُفرض بشكل مصطنع، اذ يتم التوصل إليها بعد طرحها والموافقة عليها، وهذا معناه أنها ليست طبيعية أو حقيقية، في حين أن قوانين الطبيعة الزامية ولا تحتاج إلى موافقة.

اما هيراقليطس (٥٤٠ ق.م.–٤٨٠ ق.م.) وهو أحد فلاسفة تيار ما قبل سقراط، فكان أول من ذهب إلى أن أصل القوانين الإنسانية سماوي وثابت، وأنها مرتبطة بقوانين الإلهة، ومن ثم لا ينبغي للناس أن يبدلوها أو يغيروها.

وعلى الرغم من ان افلاطون (٤٢٧ ق.م – ٣٤٧ ق.م) لم يضع نظرية واضحة في القانون الطبيعي، وهو نادراً ما استخدم عبارة "قانون طبيعي" إلا ما ندر، إلا أن مفهومه للطبيعة يحتوي على بعض العناصر الموجودة في العديد من نظريات القانون الطبيعي. اذ رأى أن الأخلاق تُستمد من الوجود، وتجد قواعدها في الطبيعة وتستمد الخير للإنسان من فهم الطبيعة البشرية، ومن ثم فتلك القوانين عالمية المعايير صالحة لجميع الشعوب.

أما أرسطو فيوصف بأنه ابو القانون الطبيعي، فقد اقتران بالقانون الطبيعي، إذ لاحظ ارسطو انه بمعزل عن القوانين "المعينة" التي وضعها كل شعب لنفسه، هناك قانون "عام" أو "القانون الأعلى" وفقاً للطبيعة.

وبعد فلسفة أرسطو وأفلاطون حول القانون الطبيعي، يدين التاريخ اللاحق للقانون الطبيعي بالكثير للفلسفة الرواقية، وهي مذهب فلسفي كان يجتمع في أروقة أثينا، يدعو إلى التناغم مع الطبيعة، والصبر على المشاق، والأخذ بأهداب الفضيلة، لأن الفضيلة هي إرادة الله. إذ اعتقد الرواقيون بأن الله في كل مكان، وأن بين الناس "ومضة الهية" تساعدهم ليعيشوا طبقا للطبيعة، كما شعروا أن هنالك طريقة صُمم الكون فيها وأن القانون الطبيعي ساعد الناس للانسجام مع هذه الطريقة. كما كان للفلسفة الرواقية اسهامات مهمة، فهي الأساس في ظهور التشريع الروماني المعروف باسم قانون الشعوب، كما أن فكرة المساواة بين الناس هي مساهمة عميقة للرواقيين في الفكر السياسي.

المرحلة الثانية: هي مرحلة ربط القانون الطبيعي بالدين:

على الرغم من وجود تأثير للفلسفة الرواقية اليونانية في تشريعات الرومان، إلا أن الفقهاء الرومانيين لم يستخدموا القانون الطبيعي إلا نادراً في كتابتهم، وكان ذلك حتى قام شيشرون (١٠٦ ق.م.– ٤٣ ق.م.) بنقل تلك الفكرة إلى الرومان بشكل كبير، لينتقل بالقانون الطبيعي لمرحلة جديدة وهي مرحلة القانون والدين.

ويعرف شيشرون القانون الطبيعي بأنه مجموعة القواعد السرمدية التي لا تتغير وتهدف للارتقاء بالقانون الوضعي باعتبارها المثل الأعلى الثابت المشترك بين جميع البشر، فهو قانون مطابق للعقل السليم، متفق مع الطبيعة معلوم للجميع ثابت على وجه الدوام، ويعتبر القانون الحقيقي الذي لا يتغير من روما إلى أثينا، ولا من اليوم إلى الغد، لأن هذا القانون لم يصنعه بشر بل الله خالق الكون، وهو قانون عام لا يختص به شعب دون الآخر، وأحكامه ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان.

ويرى أن القانون الطبيعي هو الأصل الذي تنبثق منه المبادئ الأساسية العامة مثل مبدأ حرية الإنسان ومبدأ المساواة بين البشر ومبدأ تحريم الرق. فالقانون الطبيعي مصدر العدالة لأنه ينبغي الاعتراف بأنه لا القوانين الوضعية ولا الدولة هم الذين يضعون العدالة لكنهم يتلقونها من الطبيعة فالقانون ينبجس من هذا النبع الذي هو الطبيعة.

ورغم أن فكرة القانون الطبيعي هي نتاج التقليد اليوناني– الروماني، فإن هذه الفكرة لم يتم رفضها من جانب مفكري المسيحية، اذ انتقلت فكرة القانون الطبيعي إلى فقهاء الكنسية وإلى الباحثين في القرون الوسطى، وتطورت على يد القديس توما الأكويني (١٢٢٥–١٢٧٤)، وكان منهج القديس توما يقوم على إعادة اكتشاف كتابات أرسطو ومحاولة إظهار تماثل نسجها مع النسيج اللاهوتي المسيحي بإحداث توازن جديد بين العقل والوحي.

ويرى الأكويني أن القانون الطبيعي هو انعكاس لحكمة الله مثلما هو القاعدة أو الحكم التي تعلم الصواب لأنه يفيض بالضرورة من ذات الله المقدسة ويحدد طبيعة الأشياء كما هي قائمة في ذات الله، وللقانون عند توما الأكويني أربعة أنواع:

١. القانون الأبدي "خطة الله لكل الخلق": وهو القانون الذي يحكم به الله العالم، فهو القانون الذي يسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان.
٢. القانون الطبيعي: جزء من القانون الأبدي الذي ينطبق على البشر، وهو بمثابة انعكاس للكلمة الإلهية على المخلوقات وهي تتجلى في رغبات الإنسان الطبيعية التلقائية في فعل الخير، وهو يتكون من المبادئ الأخلاقية السليمة.
٣. القانون الإلهي أو المقدس: جزء من القانون الأبدي الذي كشفه الله لنا كبشر عن طريق الكتاب المقدس، ويتمثل في الشرائع والأحكام التي أتت عن طريق الوحي أو التبليغ. وأية مخالفة للقانون الطبيعي، تعد مخالفة للقانون الإلهي أيضاً.
٤. القانون الإنساني: لما كان من المتعذر تطبيق الأنواع الثلاثة السابقة للقانون على بني البشر تطبيقا كليا وعاما فلقد قام القانون الإنساني الذي وضع خصيصا ليلائم الجنس البشري، وهو مجرد تطبيق للمبادئ العظمى التي سادت من قبل.

ويرى توما الأكويني أن نشوء الاجتماع الإنساني تم وفق قانون طبيعي لان لله خلق الإنسان مدنياً بطبعه ومالكاً بالفطرة لمبادئ الحق والخير الأساسية، وغاية الاجتماع هي سعي الإنسان إلى تحقيق طبيعته الإنسانية أي تحقيق غايته كانسان، وهنا فانه على الدولة أن توفر له العون الذي يمكنه من ذلك. ومهمات الدولة كما يقررها الأكويني تقتضي حماية الناس من الأخطار الداخلية والخارجية. وبالرغم من أن التشريع وممارسة الحكم يعودان إلى الدولة فأن الكنيسة تكون مسؤولة عن المبادئ الأخلاقية والدينية فتاتي تشريعات الدولة متناغمة مع هذه المبادئ لأن الغاية الزمنية التي تنشدها القوانين يجب أن تكون موجهة نحو غاية أبدية لا زمنية عائدة للإرادة الإلهية.

وكانت الفترة من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر قرون فترة انتقالية من العصور الوسطى إلى الحداثة، ركّز كُتاب القانون الطبيعي فيها، ومنهم عالم اللاهوت ويليام اوف اوكهام، بشكل أكبر على حقوق الفرد، لا سيما حقوق الملكية والحرية، كما استخدم مذهب القانون الطبيعي لترسيخ مبادئ الحرية والمساواة، ولتقييد الحكومات.

المرحلة الثالثة: النظرة الاجتماعية للقانون الطبيعي:

وقد ظهرت فكرة القانون الطبيعي في العصر الحديث بعدما أدت سيطرة الإقطاع وهيمنة الكنيسة في العصور الوسطى في أوروبا إلى انفجار الأوضاع وبدء تكون الدول الحديثة، وظهور مبدأ سيادة الدولة الذي أطاح بالسطوة الفكرية والذهنية للكنيسة، ومن أشهر فقهاءها نيقولا ميكيافيلي في إيطاليا (١٤٦٤- ١٥٢٧)، الذي قام بالدعوة إلى سيادة الدولة المطلقة، ووضع صاحب الحكم فوق الأخلاق والقانون، فيجوز لصاحب الحكم التأكيد على سلطانه بكافة الوسائل وبالتالي حدث انتقال من استبداد الكنيسة إلى استبداد الدولة، إذ اعطى ميكيافلي من خلال كتابه الأمير للحاكم كل الوسائل لدعم سلطته "الغاية تبرر الوسيلة".

وقد نتج عن المغالاة في تصوير فكرة سيادة الدولة اختفاء فكرة القانون الطبيعي خلال القرن السادس عشر وطغت سلطة الدولة على حقوق الأفراد وحرياتهم في الداخل وسادت القوة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج. ومن ثم فقد تطورت فكرة العقد الاجتماعي، في وقت معاصر لفكرة القانون الطبيعي، كمحدد لسلطة الدولة في مواجهة مواطنيها حيث يولد الأفراد متمتعين بحقوق طبيعية والدولة هي مؤسسة تستهدف بصفة أساسية حماية تلك الحقوق. وكان من أبرز الفلاسفة الذين طوروا فكرة القانون الطبيعي في العصر الحديث جروشيوس وتوماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو. وعلى التفصيل الآتي:

١. جروشيوس (١٦٢٥): يعد الفقيه الهولندي جروشيوس مؤسس المذهب الاجتماعي للقانون الطبيعي، ويقوم هذا المذهب على أن الإنسان اجتماعي بفطرته ويتميز عن سائر المخلوقات بالعقل الذي يوجهه في حياته إلى ما يجب إتباعه من قواعد في المجتمع كي يتهيأ له الاستقرار والتقدم، وهذه القواعد هي ما يسمى بالقانون الطبيعي، وبالتالي فالقانون الطبيعي هو مجموعة القواعد التي يستلهمها العقل المستقيم من طبيعة الأشياء والروابط الإنسانية. فالعقل يفرض وجود حقوق لصيقة بالإنسان تولد معه، وهذه الحقوق هي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الطبيعي لا تستطيع القوانين الوضعية أن تتجاهله. ومع ذلك لم يتحرر هذا الفقيه من تأثير عصره حينما أقر الفتح والغزو ونظام الرق، فالحرية في رأيه وإن كانت من أهم الحقوق إلا أنه يمكن النزول عنها بموجب معاهدة أو عقد كما يمكن فقدانها نتيجة الهزيمة في الحرب أو الوقوع في الأسر.

٢. توماس هوبز (١٦٥١): شكلت فلسفة هوبز هجوماً مباشراً على المبادئ المؤسسة للتقاليد القانونية الطبيعية المبكرة، فهو تجاهل الارتباط التقليدي للأخلاق بالسعادة، وكان يرى أن القانون الطبيعي قاعدة عامة اوجدها العقل، وبموجبها يُمنع الانسان من العمل بالشكل المدمر لحياته، أو سلب وسائل الحفاظ عليها، ويجب على الناس ،أن يسعوا إلى السلام ولتحقيق هذا الهدف عليهم جميعاً إبرام عقد فيما بينهم يتنازلوا بموجبه عن الحق في عمل كل شيء، ما عدا التنازل عن الحقوق الأساسية للإنسان، وهي الحقوق الطبيعية التي تستمد وجودها من القانون الطبيعي ذاته، ولا يجوز المساس بها عن طريق أي تصرف إرادي سواء كان هذا

التصرف قانوناً أو عقد، وبهذا التنازل ينشأ المجتمع السياسي. وهكذا فإن العقد الاجتماعي عند هوبز يستمد أسباب وجوده ويستمد شروطه من القانون الطبيعي وليس من الإرادة، فالعقد الاجتماعي عقد غير إرادي.

وقد انحرف هوبز بنظرية القانون الطبيعي انحرافاً يبرر طغيان القانون الوضعي، كما رفض رؤية شيشرون بأن الناس يرتبطون بالمجتمع من خلال روح اجتماعية معينة غرستها الطبيعة في الانسان بهدف اخراج أنفسهم من الظروف المأساوية للحرب.

٣. جون لوك (١٦٨٩): يعد جون لوك من فلاسفة القانون الطبيعي المخلصين، إذ احتج على أخطاء هوبز التي أدت إلى الطغيان والتحكم، وأشار إلى أن "القانون الطبيعي هو القاعدة الخالدة للناس جميعاً وللمشرعين كما لغيرهم"، والتي لا يستطيع أحد (لا الافراد ولا المشرع) الخروج عليها، لأن الإرادة دائماً خاضعة له. ومن ثم تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم الطبيعية واحتفظوا بالجزء الباقي، وفي المقابل يلزم العقد السلطان بحماية ذلك الجزء من الحقوق إلى جانب العمل على تحقيق الصالح العام، فإذا أخل السلطان بالتزامه جاز للشعب فسخ العقد، وتصبح الثورة عليه مشروعة. لذلك فإن المجتمع السياسي لدى جون لوك لا يمكن أن يُخلق بواسطة القوة والقهر، وأساس الدولة ليس هو العقد الاجتماعي بل هو العقل الطبيعي، وكذلك الله خالق هذا العقل.

٤. جان جاك روسو (١٧٦٢): يقول جان جاك روسو إن الإرادة الإنسانية ليست هي مصدر العدل "فالشيء الحسن والمطابق للنظام هو كذلك بحسب طبيعة الأشياء ذاتها وبصفة مستقلة عن الاتفاقات الإنسانية، فكل عدل يأتي من عند الله الذي هو وحده مصدره". ونظراً لأن إرادة الأفراد قد تنحرف فإن روسو يؤكد ضرورة "إلزام هؤلاء الأفراد بإخضاع إرادتهم لعقلهم"، والقانون هو الذي يقوم بذلك بشرط أن يكون القانون هو نفسه معبراً عن حكم العقل. ومن ثم تم إبرام عقد بين الافراد أنفسهم، تنازلوا فيه عن حرياتهم الفطرية للشعب نفسه، فليس هناك سلطان سوى الشعب، وعوضوا حرياتهم الفطرية بحريات مدنية محدودة، وأقام الشعب وكيلاً عنه للإشراف على حرياتهم ويكفل لهم التمتع بها، هذا الوكيل هو السلطان الذي للشعب الحق في عزله إذا أخل بواجبات الوكالة.

في النهاية فإن نظرية القانون الطبيعي مرت بتاريخ طويل ومتغير، اذ بدأ تناولها في حقبة ما قبل التاريخ، وظلت متصدرة للمدارس القانونية طيلة ثمانية عشر قرناً من الزمان، وانحدر القانون الطبيعي في القرن التاسع عشر أمام تيار العقلانية وفلاسفة الاستنارة، ولكن سريعاً ما طرحت هذه النظرية على الساحة مرة أخرى كنوع من التشكيك في القوانين الوضعية بعد الحرب العالمية الثانية، بل ويمكن القول أنها ما تزال تتمتع بالحيوية ذاتها في القرن العشرين.